المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 05-04-2008 العـــدد : 2001
الصفحـات : 18 المسلسل : 23

قضية الأسبوع

الأمن الغذائي العربي:

لم ينجح أحد!

كل الدول العربية تعاني من موجة الغلاء وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية؛ خاصة السلع الغذائية الأساسية، وعلى الرغم من كل الملفات المتراكمة من إدراج التكامل الاقتصادي، فإن العالم العربي ما زال يستورد غذاءه من الغرب والشرق..

■ ما المخاطر الاقتصادية والإستراتيجية البعيدة المدى لاعتماد العرب على الغذاء المستورد في ظل تزايد أعداد السكان وموجات التضخم الاقتصادي العالمي؟

■ لماذا فشلت الجهود العربية في تطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص الغذاء؟

■ وما المعالجات التي يمكن أن تتخذها الدول العربية في الإطار الفردي أو الجماعي لتفادي نقص الغذاء في السنوات القادمة؟

إعداد: عبدالعزيز العليوي - إبراهيم العبيد - رياض العساقي

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم خمس قضايا رئيسة على مستوى العالم، كما يسجل د.عثمان بن سعد النشوان؛ حيث تلجأ بعض الدول المحتكرة لإنتاج وتصدير السلع الغذائية؛ وخاصة الإستراتيجية منها إلى الضغط السياسي والاقتصادي على كل من الدول النامية والمتخلفة، وذلك في إطار الشعار القائل «من لا يملك قوته لا يملك حريته».

وهنا يؤكد أ.د.حسن بن عبدالعزيز المانع بأن الغذاء يمثل أهم احتياج للإنسان؛ حيث به يستقر ويتطور ويحيا، وبدونه يترحل ويتخلف ويضنى، ويؤدي توافر الغذاء بأسعار رخيصة في أي دولة عربية إلى ازدهار اقتصادها وتحسين المستوى الصحي لسكانها؛ كما أنه يسمح باستعمال الغذاء في تغذية الحيوانات والطيور لإنتاج اللحوم والبيض والحليب بكمية كافية للسكان.

ويرى أ.د. المانع أيضاً بأن عدم توافر الغذاء بالنوع والكم المناسب على مدار العام في دولة من الدول العربية سيضطر حكومتها إلى دفع أثمان باهظة لتغطية تكاليف الغذاء المستورد. وهذه أعباء مالية ترهق حكومة الدولة وتثقل كاهل مواطنيها، كما أن الغذاء الغالي سيحد من قدرة مواطني الدولة على توفير احتياجاتهم الاقتصادية.

ويجزم د.إبراهيم محمد إبراهيم عارف بأن الزراعة في الدول العربية كقطاع إنتاجي، أو كنمط معيشي ليست كافية على الإطلاق. مع ما قد يقتضيه الحد الأدنى من مستلزمات الحاجات الغذائية وضرورات النمو الاقتصادي، والنتيجة التي نصل إليها كما يقول د.عارف هي أن الأقطار العربية أصبحت اليوم خاصة بعد العولمة في وضع تبعي تام لمزروعات الدول المتقدمة. وتشير تحليلات المؤشرات الرسمية وغير الرسمية للنمو الفجوة الغذائية في المنطقة، أن هذه الفجوة شهدت في العقدين الماضيين تطوراً كبيراً، إثر تحول كثير من الدول العربية إلى بلدان مستوردة، وان كانت بنسب متفاوتة للسلع الغذائية.

هدر وتخلف

ويعدد لنا د. راشد بن سلطان العبيد المخاطر لاعتماد العرب على الغذاء المستورد في النقاط التالية:

- الهدر في الموارد المالية للدول العربية نتيجة الاستيراد المستمر؛ حيث تذهب رؤوس الأموال للدول غير العربية، ويزداد هذا الهدر مع ارتفاع الأسعار عالمياً.
- استمرار القطاع الزراعي متخلفاً دون تطوير نظراً لعدم

المشاركون في القضية

- د.إبراهيم محمد إبراهيم عارف - أستاذ تنمية الغابات - كلية علوم الأغذية والزراعة ورئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم الزراعية.
- د.حسن بن عبدالعزيز المانع - مستشار في الهيئة العامة للغذاء والدواء وأستاذ الغذاء بكلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود.
- أ.د أحمد بن عبدالرحمن الشوهان - كلية علوم الأغذية والزراعة جامعة الملك سعود - مستشار تغذية.
- د.عبدالعزيز الفكري - أستاذ علوم الغذاء والتغذية المساعد بجامعة الملك فيصل.
- د.راشد بن سلطان العبيد - أستاذ البساتين المشارك - قسم الإنتاج النباتي - كلية العلوم الأغذية والزراعة جامعة الملك سعود.
- د.عثمان بن سعد النشوان - أستاذ قسم الاقتصاد الزراعي المساعد بجامعة الملك سعود.
- حمد بن صالح الحميدان - نائب أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
- د.عبدالإله العزيز - أكاديمي سعودي

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 05-04-2008 العـــدد : 2001
الصفحـات : 19 المسلسل : 23

استغلال رأس المال العربي في المشاريع الزراعية داخل الوطن العربي.

- إن إنتاج الغذاء أصبح اليوم صناعة متقدمة دخلت فيها التقنيات الحديثة، فعندما تعتمد الدول العربية على الاستيراد، سيؤدي هذا إلى غياب التقنية الحديثة في الدول العربية أجيالاً عديدة، مما يجعلها ضمن الدول المتخلفة.
- تعريض الشعوب للجوع وزيادة نسبة الفقراء عما هي عليه، وتفشي الأضرار المتخلفة صحياً واجتماعياً واقتصادياً.
- الاعتماد على الآخرين والتواكل يزيد من الاستكانة والكسل عن البحث عن الحلول.

ويقول الأستاذ حمد بن صالح الحميدان هنا: هذا موقف خطير وضعت الدول العربية نفسها فيه، ولا يجوز أن تعرّض أمنها الغذائي للخطر ويفترض أن تؤمن الدول العربية لمواطنيها الاكتفاء الذاتي. وهناك بعض الدول العربية يتوافر فيها أنهاراً تؤهلها بأن تكون سلة غذاء لجميع الدول العربية؛ لكنها مع ذلك تعاني من مجاعات كبيرة دون ذكر الأسماء؛ لأنها معروفة للجميع فيما كانت الدولة الصحراوية الأكبر وهي المملكة العربية السعودية ترسل قمحاً كمساعدات لدول أخرى متضررة من كوارث معينة؛ كما ترسل التمور أيضاً، ويجب على الأقل أن يكون القمح متوافراً داخلياً دون الحاجة لاستيراده.

د. عارف: هناك نمو في الفجوة الغذائية في المنطقة

مشاكل صحية وبيئية واقتصادية

وفي منظور د.عبدالعزيز الشثري فإن هناك آثاراً عدة للغذاء المستورد؛ حيث إن لكل بيئة طعامها الخاص ولكل بيئة أيضاً مشاكلها الكيميائية والميكروباتية والصحية. فعندما تأخذ غذاءك من جهات أخرى تختلف عنك في البيئة وفي الحرارة ونوعية الميكروبات ونوعية الحشائش والسموم والتلوث البيلي الموجود، ولا بد أن تكون متكاملين في قضية وجود الطعام في بيئة مشابهة؛ حتى وإن اختلفت بين موريتانيا والسعودية؛ لكن

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 05-04-2008 العـــدد : 2001
الصفحـات : 20 المسلسل : 23

د. المؤيد: الاعتماد على الغذاء المستورد أمر خطير من الناحية الإستراتيجية

أ.د. المانع: ما يفاقم في مشكلة نقص الغذاء في الدول العربية ندرة الموارد المالية وعدم الاستفادة من التكنولوجيا

الصميدان: بعض الدول العربية التي تملك أنهاراً تعاني من المجاعات

د. الشثري: إحضار الطعام من شرق آسيا لأوروبا يتسبب في مشاكل صحية

ذلك ضمن النطاق المقبول، ولكن أن تحضر لي الطعام من شرق آسيا ومن أوروبا وأمريكا فأنت في الحقيقة تنقلها إلى بيئة مختلفة تماماً، وهذا لا قدر الله ينشأ عنه مشاكل صحية على المدى الطويل، وأما من الجانب الاقتصادي فتستنزف بعض الدول العربية أموالاً ضخمة لتشتري غذاءً يمكن إنتاجه في الوطن العربي بعُشر قيمته، ونحن بذلك نستنزف ثروات الشعوب والأجيال القادمة في دفعها لجهات لا تستحقها.

والسؤال كما يقول د.الشثري هنا: لماذا لا نوظف هذه الثروات ورؤوس الأموال في بلادنا؟ فنحن أكثر أمناً إذا قمنا بإنتاج غذائنا، فأموالنا موجودة وأرضنا موجودة وشعوبنا كذلك.

ولا يشك د.عبدالإله المؤيد بأن الاعتماد على المصادر الخارجية خاصة الغربية منها في المواد الغذائية في ظل معاناة العالم بأجمعه من شح في هذه المواد ومع تنامي الدخل في بعض الدول، مثل الصين والهند الأمر الذي جعلهم من الدول المنافسة للحصول على هذه الدول، مما يؤدي إلى رفع أسعارها فضلاً عن بعض المواقف السياسية وبشكل عام الاعتماد على الغذاء المستورد أمراً خطيراً من الناحية الإستراتيجية على العالمين العربي والإسلامي، ويجب أن نفكر جدياً في كيفية تنمية الموارد الذاتية أو الاستفادة من التكامل الذي تحدثنا عنه في فترة سابقة، وهو استغلال رأس المال الخليجي للسودان التي تعتبر سلة غذاء العالم العربي والاستثمار الزراعي في مصر أيضاً، ولا شك أن هذا التوجه سيخفف من الآثار الخطيرة على اقتصاد شعوبنا وستقل الأسعار بالتالي، وسيحصل المواطن على السلعة بسهولة، وأعتقد أن الأراضي العربية في اتساعها وخصوبتها، ووجود الأنهار العذبة الصالحة للري الزراعي وتوافر الأموال اللازمة والأيدي العاملة؛ مما سيجعل من العالم العربي منتجاً جيداً للمواد الغذائية.

شكل آخر

والخطورة الشاملة، لاستيراد الغذاء تقودنا - بداهة - إلى المحور الثاني: لماذا فشلت الجهود العربية في معالجة نقص الغذاء؟ هنا يجيب أ.د.أحمد بن عبدالرحمن الشوشان قائلاً: الإستراتيجيات العربية في نظري تقوم في مجملها على مبدأ المداخلات الطوارئية وأقصد هنا أنها تتفاعل في قمة الحدث وتخمد في الأوضاع العادية. ولا أعتقد أن من التفاؤل أن نطمح إلى اتفاق عربي على إستراتيجية أمن غذائي، ونحن لا نزال نحلم في إستراتيجية أمن بشري؛ كما أن نوع الإستراتيجيات المنفردة للدول لا تقدم أنموذجاً لإستراتيجية عربية عامة.

بطبيعة الحال لا أحب أن أسمي ذلك فشلاً؛ وإنما في نظري هو تغيب للمحاولة الجادة. والمحاولة الجادة ليست أن نضع الأمن الغذائي في جداول أعمال اللجان والاجتماعات الوزارية أو حتى بند يتصدر القمم العربية. الأمر يتطلب شكلاً آخر من أشكال التوجه للحفاظ على المكتسبات ودعمها، وهذا كما ينطبق على الأمور الحياتية الأخرى ينطبق على الغذاء. وما أسميته الفشل العربي في تطوير إستراتيجية الأمن الغذائي هو فشل في فهم ما يعنيه هذا النوع من الأمن ومردوداته، ولهذا فإن المحاولة فيه لم تكن يوماً من الأيام جادة رغم الضجيج هنا وهناك.

وعلى ذات السياقات يعتقد أ.د.حسن المانع بأن سبب فشل الجهود العربية في تطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص الغذاء يماثل نفس سبب فشل الجهود العربية في تطور إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص القوة العسكرية والتكنولوجيا فائقة التطور.

فاختلاف المصالح والأهداف بين الدول العربية لا يشجع تحقيق التكامل بينها في استغلال الثروات الطبيعية الكامنة في بطون أراضيها، ناهيك أن الغذاء هو سلاح خفي تستعمله الدول العظمى لتهيمن على الدول الصغرى، وكما نرى الآن فإن غالب الدول الصغيرة ومن بينها الدول العربية تحتاج إلى دول أخرى أقوى منها لتغطية أمنها الغذائي والعسكري، والدول الأخرى وغالب الدول القوية لا يحلو لها أن ترى الدول الأخرى الأضعف منها تعيش عزيزة مكرمة في دينها وأرضها وشعبها وحكومتها، فما بالك في غذائها؟ ومما يفاقم في مشكلة نقص الغذاء في الدول العربية هو كما يضيف أ.د.المانع هو ندرة الموارد المالية وعدم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة أو الصناعة، وكذلك عدم حشر الإمكانات والطاقات لزيادة الإنتاج الغذائي، وفوق ذلك كله لا يوجد ترشيد للاستهلاك.

ولا يعرف الأستاذ حمد الحميدان لماذا فشلت الجهود العربية في تطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص الغذاء؛ لكن يعتقد الحميدان أن سوء التخطيط هو السبب الحقيقي، فالمملكة العربية السعودية كمثال خططت منذ فترة للاكتفاء الذاتي من القمح حتى وصل الإنتاج إلى أكثر من حاجاتنا، ونشأ عندنا ما يعرف بالأمن المائي، ووضع له خططاً وقل إنتاج القمح كثيراً، لكننا مازلنا نعتمد على الخارج، وإن كان أقل من أشقائنا العرب.

ومن جانبه يقول د.عبد الإله المؤيد لم تكن هناك جهود عربية جادة لتطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص الغذاء، فالعرب ما زالوا ينظرون للأمور بمصلحة فردية خاصة بالدولة نفسها، أيضاً الخلافات العربية المعقدة التي تزيد من المشاحنات والبغضاء وتؤدي بالتالي إلى سوء التفاهم، ويجب عدم الخلط بين السياسة والاقتصاد، وللأسف القمة العربية الأخيرة التي عقدت بدمشق لم يتطرقوا أو يناقشوا موضوع الأمن الغذائي العربي، رغم أنه يجب أن تكون من أوائل القضايا المطروحة للنقاش.

لغة الأرقام

وحسب بعض الأرقام فإن إجمالي فاتورة الاستيراد العربية خلال السنوات العشر الأخيرة وصلت إلى نحو (٢٠٠) مليار دولار؛ كما يقول د.إبراهيم عارف، والمفارقة التي تستحق الذكر في هذا السياق، أننا كعرب مازلنا نشعر بالعجز في إمكانية تحقيق الأمن الغذائي. رغم أن الوطن العربي الكبير محسوب من وجهة نظر الاقتصاديين العالميين بأنه غني بثرواته الطبيعية وإمكاناته الزراعية. ومع ذلك فهناك ما يزيد على عشرين مليون عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، فيما نصف سكان المناطق الريفية محرومون من المياه النقية، و١٧٪ من حجم التجارة العالمية للحبوب تقوم باستيرادها الدول العربية، ويرى د.عارف بأن من بين الأسباب التي تجعل العرب يستوردون كميات كبيرة من الغذاء ليس فقط سياسة التبعية التي تمارسها الدول الغنية، وإنما عدم الأخذ بسياسة التنمية الشاملة وعلى وجه التحديد النهوض بالجانب الزراعي، فهناك غياب حقيقي للثورة الزراعية القائمة على التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب التباطؤ في عمليات زيادة المساحات الصالحة للزراعة، ففي الوقت الذي تقدر فيه الأراضي التي يمكن زراعتها بنحو (١٩٩) مليون هكتار يستثمر من هذه المساحات زراعياً نحو (٥٤) مليون هكتار، منها (٣٤,٦) مليوناً تعتمد على مياه الأمطار، وعشرة ملايين هكتار فقط أراضي مروية، إن هوة الغذاء تتسع بشكل كبير قبل عام (٢٠٢٠م) والهوة المقصودة بهذا الشأن، هو أن إنتاج الدول النامية من الحبوب سيكون أقل بنحو الضعف قياساً بالحاجة إلى الاستهلاك.

وأرقام أخرى متراجعة

ويأخذنا د. عثمان النشوان إلى أرقام أخرى تستعرض تطور إنتاج الوطن العربي وأهميته للإنتاج العالمي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م، ويتضح من البيانات الواردة تراجع إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية الإستراتيجية، وأهمها القمح والزيوت النباتية الغذائية والبقوليات؛ إذ تراجع إنتاج القمح من (٢٧,٠٣) مليون طن، بنسبة تبلغ (٤,٣١٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٤م، إلى (٢٤,٩٥) مليون طن، بنسبة تبلغ (٤,٠٢٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٦م، كما تناقص إنتاج البقوليات من (١,٤٢) مليون طن، بنسبة تبلغ (٢,٣٢٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٤م، إلى (١,٣٥) مليون طن، بنسبة تبلغ (٢,١٤٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٦م، وكذلك تناقص إنتاج الوطن العربي من الزيوت النباتية الغذائية من (١,٨١) مليون

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 05-04-2008 العـــدد : 2001
الصفحـات : 21 المسلسل : 23

أ.د. الشـــوشـــان: الفشل العربي في تطوير إستراتيجية الأمن الغذائي فشل في الـــفـــهـــم

د. العـبيد: هناك مخاطر من استمرار القطاع الزراعي العربي متخلفاً دون تـــطـــويـــر

د. النشوان: قضية الأمن الغذائي من أهم خمس قضايا رئـيسـة عـلـى مستـوى العـالم

طن، بنسبة تبلغ (١,٧٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٤م، إلى (١,٥٩) مليون طن، بنسبة تبلغ (١,٥٨٪) من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٦م. وعلى الصعيد الآخر ازداد إنتاج الوطن العربي وأهميته النسبية من الإنتاج العالمي لبقية السلع الغذائية وأهمها الذرة الشامية والأرز والخضروات والفاكهة والسكر الخام واللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والألبان ومنتجاتها خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م.

ويضيف د.عثمان النشوان: أما فيما يتعلق بالاستهلاك والتجارة الخارجية للسلع الغذائية، فقد تبين من استعراض البيانات الواردة أن هناك اختلالاً قائماً بين الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية، حيث تراوح معدل تغطية الصادرات للواردات الغذائية بين حد أدنى بلغ (٠,٤٤٪) للذرة الشامية وحد أعلى بلغ (١٠٨,٥١٪) للخضروات. وفي ضوء الإنتاج المحلي والقدر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية، يتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتي تراوحت بين حد أدنى بلغ (٢٧,٧٪) للزيوت النباتية الغذائية وحد أعلى بلغ (١٠٠,٧٪) للأسماك.

وما العلاج؟

يمكن للدول العربية أن تضع الحلول التي تضمن بإذن الله مستقبلاً غذائياً مناسباً لشعوبها من خلال النقاط التالية التي يلخصها لنا د.راشد العبيد هكذا :

- إعادة التفكير في الخطط والإستراتيجيات الحالية (إن وجدت) المتعلقة بالأمن الغذائي في الوطن العربي، ورسم خطط جديدة تتماشى مع المتغيرات الحالية والمستقبلية التي تمر بالعالم أجمع.
- القضاء أو الحد من العوامل التي تعيق تطبيق خطط الأمن الغذائي مثل الحروب والمشاكل الأمنية الداخلية في بعض الدول العربية.
- توعية الأفراد والشركات وخاصة ممن لهم علاقة بالأمن الغذائي بحجم المشكلة مستقبلاً ومساعدتهم في التغلب عليها بتوفير المستلزمات الضرورية للنهوض بها مجدداً.
- استخدام التقنيات الحديثة في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واستغلالها في زيادة الإنتاج الغذائي بمعدلات أعلى وأسرع مقارنة بالأساليب التقليدية المتبعة في كثير من الدول العربية. ومن جانبه يقول د.عبدالعزيز الشثري بأن العرب لم ينظروا حتى الآن نظرة حقيقية إلى أن يكون لهم تكامل غذائي، ولو استطعنا تطبيق ذلك التكامل لأنجزنا غذاءنا بل وأكثر، فالسودان مثلاً بلد يستطيع أن ينتج لك جميع أنواع المنتجات الحيوانية والنباتية.. ماء كثير ووفير وأرض خصبة. فدول الخليج مثلاً ذات بعد اقتصادي قوي ومردود اقتصادي جيد يمكن توظيفه، وسوريا يمكن أن تنتج لنا المنتجات الحيوانية، ولبنان أيضاً لديها وفرة في الخضروات والفواكه، لكن المشكلة حتى هذه اللحظة: لا يوجد تكامل بين الدول العربية..

ويضيف د. الشثري: نستطيع أن نوفق الأمان السعودي أو الخليجي في الاقتصاد وقوة الإيرادات الناتجة من البترول في دول الخليج كله في أرض خصبة مثل الأردن وسوريا ومصر والسودان والصومال واليمن فبهذا المال يمكن أن ننتج وأن نؤمن لجميع شعوب المنطقة العربية مصادر الأمن الغذائي المفقودة والمفترض أن يقوم بهذا الدور وهذا النوع من العمل جامعة الدول العربية. ويعتقد د. الشثري أنه ليس صعباً على العرب أن يتكاملوا متى ما وجدت النية الصادقة.

التبعية الغذائية

ويدعو أ.د. حسن المانع إلى أن تبادر كل دولة عربية إلى وضع خطط خاصة ببرامج إستراتيجية طويلة المدى، وذلك لإنتاج الغذاء وحفظه وترشيد استهلاكه وتوفيره طوال العام بأسعار في متناول الجميع. ومن الضروري التخلص من التبعية الغذائية لدوله أخرى غنية غذائياً وذلك بإدخال الأساليب التكنولوجية المتطورة في الزراعة والصناعة وإنشاء هيئات متخصصة لوضع السياسة العامة للغذاء، وتطوير أنظمة الرقابة والسلامة الخاصة بالغذاء، وتبادل الخبرات والكوادر الفنية، واستغلال التجارب الناجحة في مجال إنتاج الغذاء وتصنيعه، ووضع التوصيات العلمية في محل التنفيذ، والاستفادة من الثروات الطبيعية التي ما تزال كامنة في بطون الأراضي. ويضيف د.المانع: كما يمكن أن تسهم المرأة في الدول العربية في تفادي نقص الغذاء بأن يستفاد منها كأيدي فنية في إنتاج الغذاء وتصنيعه؛ إضافة إلى دورها في رعاية أطفال الأسرة. أما من ناحية الجهود العربية في تطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة نقص الغذاء فهي لن تنجح إلا إذا نجحت الجهود العربية الأخرى في تطوير إستراتيجية مشتركة لمعالجة الفقر والجهل والمرض والضعف العسكري.

ويؤكد د.عبدالإله المؤيد بأن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هي أكثر الدول قدرة على قيادة العالم العربي نحو إستراتيجية لتفادي نقص الغذاء في السنوات المقبلة عبر الاستثمار في منطقة وادي النيل الواعدة مما يجعل الخير يعم على الجميع.